

دراسة تجربة كوريا الجنوبية في التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وإلى غاية الوقت الراهن

لخضر ديلمي

أستاذ مكلف بالدروس كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير
جامعة منتوري قسنطينة

مقدمة :

في كتابه الموسوم بـ "العرب والتجربة الآسيوية - الدروس المستفادة" دعا الباحث محمود عبد الفضيل الباحثين العرب، إن كانوا جادين في فهم آليات ومحركات النهضة على الطريقة الآسيوية وفي ظروف تاريخية مغايرة، إلى دراسة تجارب بلدان مثل : ماليزيا، الصين، الهند وكوريا الجنوبية، باعتبارها تجارب حقيقية وجادة في التنمية، ولم تكن محض نتاج الحرب الباردة.[1]

ويندرج بحثنا الحالي في هذا السياق، إذ يحاول أن يستعرض بالدرس والتحليل مسيرة التنمية في كوريا الجنوبية، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وإلى غاية الوقت الراهن.

ويبدأ البحث بتقديم مؤشرات متنوعة عن الأداء التنموي في هذا البلد خلال العقود الخمسة الأخيرة، ثم يناقش أهم العوامل التي أسهمت في تشكيل المسار التنموي، ويركز بالخصوص على دور المعونات الأجنبية وسياسات التصنيع في مختلف مراحلها. كما يتطرق إلى عدد من الملامح العامة لسياسات البحث والتطوير. كما يستعرض البحث السياسات التي أثرت في درجة اللامساواة في توزيع الدخل نحو الانخفاض في الوقت الذي احتفظت فيه كوريا بمعدلات عالية للنمو الاقتصادي، لينتهي بنظرة تقييمية للتجربة.

أولا : مؤشرات الأداء التنموي في كوريا الجنوبية

كانت كوريا تحت الاحتلال الياباني عند قيام الحرب العالمية الثانية. وخرجت من الحرب مقسمة إلى جزأين : جنوبي تحت حماية الولايات المتحدة وشمالي أين ظهرت كوريا الشمالية. ومنذ نشأة الكوريتين كان العداء والتناحر هو الطابع الغالب على علاقتهما، وقد أسفر العداء والتناحر على اندلاع الحرب الكورية التي استمرت ثلاث سنوات (50 - 1953)، ونجم عن هذا الوضع حرمان كوريا الجنوبية من المواد الأولية التي تركزت كلها في الشمال. كما أملت الضرورات السياسية والاستراتيجية منذ

الخمسينات إعادة بناء الاقتصاد في كوريا الجنوبية على نحو يعزز القدرات الدفاعية للدولة ويصون أمنها القومي.[2]

وكما سنرى فيما بعد فإن الضرورات السياسية والاستراتيجية بوجود الخطر الخارجي قد أدت إلى تبلور استراتيجية تهدف تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة في نفس الوقت، بنفس القدر الذي أدت إلى قيام علاقة خاصة بين كوريا من جهة والولايات المتحدة واليابان من جهة أخرى.

وبغض النظر عن الأساليب التي اتبعتها كوريا الجنوبية في تحقيق التنمية، فالأمر الذي لا شك فيه أنها حققت إنجازات ضخمة في فترة قصيرة نسبيا من عمر الأمم، ونقدم فيما يلي مؤشرات الأداء التنموي التي تؤيد ذلك.

يشير الجدول رقم (1) إلى سلوك بعض المتغيرات الإجمالية خلال الفترة 65 - 1997. ويوضح الجدول بما لا يدع مجالا للشك أن كوريا الجنوبية قد استطاعت أن تحقق معدلات نمو عالية غير مسبوق وبشكل مطرد وعبر فترة ممتدة من الزمن.

فخلال الفترة 1965 - 1975 بلغ معدل النمو السنوي في كوريا الجنوبية 9.5% انخفض إلى معدل نمو سنوي نسبته 7.1% خلال العقد التالي 75 - 1985 ثم قفز إلى معدل نمو سنوي 9.5% خلال الفترة 1985 - 1990 وكان معدل النمو قد بلغ 7.8% خلال الفترة 1990 - 1995، ثم تراجع بشكل بسيط خلال عام 1996 وعام 1997.

ولقد تحقق هذا النمو الاستثنائي مصحوبا بعجز متواضع في الموازنة العامة وبمعدلات تضخم مقبولة للغاية. إذ لم يصل عجز الموازنة العامة إلى 2% من الناتج المحلي الإجمالي إلا خلال الفترات من 80 - 1985، أما ما عدا ذلك خاصة خلال الفترة 85 - 1995 فلم يتعد العجز، بل لم يصل إلى 1% من الناتج المحلي الإجمالي. وانخفض معدل التضخم السنوي من متوسط نسبته 11% خلال الفترة 1980 - 1985 إلى متوسط نسبته 6% خلال الفترة 85 - 1995.

الجدول رقم (1) المؤشرات الإجمالية لدولة كوريا الجنوبية 1965 - 1995

متوسط معدل النمو السنوي (بالمليون دولار)

95-90	90-85	85-80	80-75	75-70	70-65	المؤشر
7.8%	9.5%	6.7%	7.5%	9%	9.6%	متوسط الناتج المحلي الإجمالي
2860 -	4314	2237 -	2216 -	1119 -	665.8 -	الميزان التجاري
4177.5 -	5176	2747 -	2124 -	1010 -	316.8 -	ميزان المدفوعات الجاري
978	383	32.2	45.2	69.8	17.6	الاستثمار الأجنبي المباشر
52.11%	37%	31%	29%	23%	22%	نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي
20693.3	8687.6	2730.6	2394.4	584.2	380.2	الاحتياطيات الدولية عدا الذهب
44124	38007	29480	29480	-	-	الدين الخارجي
0.26%	0.04%	2%	1.72%	1.6%	63%	نسبة عجز الموازنة العامة لناتج المحلي
6.6%	5%	11%	19%	16%	13%	معدل التضخم السنوي
1.26%	13.29%	3.86%	4.51%	6.88%	4.77%	ميزان المدفوعات/الناتج المحلي الإجمالي

المصدر : د. عمرو محي الدين "أزمة النمو الآسيوية" در الشروق. القاهرة. الطبعة الأولى. سنة 2001. ص 133.

وقد أمكن إنجاز هذه المعدلات المرتفعة من النمو عبر هذه الفترة الزمنية الطويلة نظرا لمعدلات الاستثمار المرتفعة التي أمكن تحقيقها. حيث استطاعت كوريا توجيه نسبة متزايدة من ناتجها القومي ومواردها المتاحة نحو بناء طاقات إنتاجية جديدة وتوسعة الطاقات الإنتاجية القائمة. فخلال الفترة 1980-1995 حققت كوريا الجنوبية استثمارات بلغت نسبتها في المتوسط 30% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990 - 1995 ثم تعدى نسبة 50% من الناتج المحلي خلال العامين التاليين 1996 و 1997.

وخلال الفترة الممتدة بين منتصف السبعينات ومنتصف التسعينات اعتمدت كوريا على الجهد الادخاري الذاتي في تحقيق عمليات التراكم الرأسمالي. ولم يعد الجهد الإنمائي في كوريا مجرد نتاج للحرب الباردة، بل أصبح للاقتصاد الكوري ديناميكيته الذاتية كما يتضح من بيانات الجدول رقم (2) التالي.

جدول رقم (2)

كوريا الجنوبية : مساهمة الاستثمارات الأجنبية إلباجمالي الاستثمارات 1986 - 1990
الوحدة : مليار وان

90	89	88	87	86	
61.13	51.04	40.42	39.95	30.51	إجمالي الاستثمارات
62.73	47.69	32.39	31.94	26.49	إجمالي التكوين الرأسمالي
1.61	3.34	10.21	8	4.02	جملة الاستثمارات الأجنبية
2.6	6.5	25	20	13	من إجمالي الاستثمارات (%)

المصدر : National Statistical Office نقلا عن : الدكتور محمود عبد الفضيل "العرب والتجربة الآسيوية - الدروس المستفادة" مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى. بيروت. تشرين الثاني. 2000. ص 56.

ولقد أسفرت عمليات التنمية في كوريا الجنوبية عن تحولات مهمة في بنية الصناعات التحويلية، فكما تشير إليه أرقام الجدول رقم (3) إلى أن إجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية قد تضاعف مرات عدة خلال الفترة 70 - 1990.

جدول رقم (3)
كوريا الجنوبية : تطور نمو قطاع الصناعة التحويلية
(1970 - 1989 (مليار وان)

1989	1980	1970	
142266.8	38041.1	2767.9	(1) الناتج المحلي الإجمالي
44460.4	11298.5	588.3	(2) ناتج قطاع الصناعة التحويلية في توليد الناتج المحلي الإجمالي
31.3	29.7	21.3	(1) / (2)

المصدر : Bank of Korea, National Accounts 1990. نقلا عن : الدكتور محمود عبد الفضيل "العرب والتجربة الآسيوية" مصدر سبق ذكره. ص 59.

كذلك حدثت تحولات هيكلية مهمة في تركيبة الإنتاج في قطاع الصناعة التحويلية، ولا سيما في مجال التحول الكبير من الصناعات الخفيفة كثيفة العمالة إلى الصناعات الثقيلة كثيفة رأس المال، كما هو موضح في الجدول رقم (4).

جدول رقم (4)
كوريا الجنوبية : تطور الوزن النسبي للصناعات الثقيلة والخفيفة
في هيكل الصناعة التحويلية
الفترة 1971 - 1990

90	81	80	75	71	
65	52.2	50	41	33	الصناعات الثقيلة
35	47.8	50	58.9	67	الصناعات الخفيفة

المصدر : Bank of Korea, National Accounts 1990. نقلا عن : الدكتور محمود عبد الفضيل. مصدر سبق ذكره. ص 59.

فعند بداية السبعينات كان الوزن النسبي للصناعات الثقيلة يشكل 33 بالمائة فقط من إجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية بينما مثلت الصناعات الخفيفة 67 بالمائة من الإجمالي. وبطول حقبة التسعينات انعكس الوضع فشكلت الصناعات الثقيلة 65% من إجمالي ناتج الصناعة التحويلية، بينما شكلت الصناعات الخفيفة نحو 35% من إجمالي الصناعة التحويلية.

ومن ناحية أخرى، لحقت تحولات مهمة بهيكل قوة العمل في الاقتصاد الكوري خلال العشرين سنة الحرجة في المسار التنموي الكوري الممتدة بين عامي 1970 و 1990، إذ ازداد النصيب النسبي للعمالة في قطاع الصناعة التحويلية من نحو 13% من إجمالي قوة العمل عند بداية السبعينات إلى نحو 25% عند نهاية الثمانينات (الضعف تقريبا). وفي الوقت نفسه انخفض النصيب النسبي للعاملين في قطاع الزراعة من نحو 48% عند بداية السبعينات إلى 16% عند نهاية الثمانينات كما هو موضح بالجدول رقم (5) الموالي.

جدول رقم (5)
كوريا الجنوبية : تطور النصيب النسبي
لتوزيع قوة العمل بحسب فروع النشاط الاقتصادي

سنوات مختارة	الأنصبة النسبية لقوة العمل		
	إجمالي	قطاعات أخرى	الزراعة
1971	100	38.3	48.4
1981	100	45.4	34.2
1992	100	58.8	16

المصدر : محمود عبد الفضيل. مصدر سبق ذكره. ص 60.

وقد أسفرت سياسات التصنيع عن تحولات ضخمة في التجارة الخارجية لكوريا. فكما يتضح من الجدول رقم (6)، أن هناك تطور هائل لحق بأهم مكونات الصادرات في كوريا منذ بداية الستينات حتى منتصف التسعينات. ويتضح من بيانات الجدول أنه خلال الستينات والسبعينات كانت معظم الصادرات تنتمي إلى السلع الأولية أو السلع الصناعية البسيطة ذات المحتوى الزراعي مثل المنسوجات والدخان والأحذية بالإضافة إلى المنتجات المعدنية. ولكن منذ منتصف الثمانينات حقق الاقتصاد الكوري قفزة تصديرية هائلة من خلال حركة تنويع واسعة لسلع الصادرات ويتضح ذلك من الوزن النسبي الكبير الذي أخذت تحتله المنتجات عالية التقنية في بنية الصادرات الكورية والمنتجات الإلكترونية والسيارات والآلات والمعدات.

الجدول رقم (6)
كوريا الجنوبية : التطور التاريخي لعناصر سلة الصادرات (1961-1995)
(مليون دولار أمريكي)

م	1961		1970		1985		1990		1995	
	المنتج	القيمة	المنتج	القيمة	المنتج	القيمة	المنتج	القيمة	المنتج	القيمة
1	حديد خام	5.3 (13.0)	منسوجات	341 (40.8)	منسوجات إلكترونية	5041 (28.8)	منتجات إلكترونية	17870 (27.5)	منتجات إلكترونية	44389 (35.5)
2	Tungsten	5.1 (12.6)	خشب مصفح (أبلاكاج)	92 (11.0)	منتجات إلكترونية	2004 (11.4)	منسوجات	8860 (13.6)	منسوجات	18383 (14.7)
3	حرير	2.7 (6.7)	شعر مستعار	90 (10.8)	معادن حديدية	1854 (10.6)	أحذية	4307 (6.6)	سيارات	8430 (6.7)
4	Anthracite	2.4 (5.8)	حديد خام	49 (5.9)	أحذية	9.4 (5.2)	معادن حديدية	4237 (6.5)	كيماويات	8357 (6.7)
5	حبار (أسماك)	2.3 (5.5)	منتجات إلكترونية	29 (3.5)	رقائق إلكترونية	618 (3.5)	رقائق إلكترونية	2799 (4.3)	معادن حديدية	7246 (5.8)
6	أسماك أخرى	1.9 (4.5)	خضروات	19 (2.3)	راتينجات	531 (3.0)	كيماويات	2348 (3.6)	آلات ومعدات	5570 (4.5)
7	Graphite	1.7 (4.2)	أحذية	17 (2.1)	معادن	433 (2.5)	سيارات	2245 (3.5)	رقائق إلكترونية	5530 (4.5)
8	خشب مصفح (أبلاكاج)	1.4 (3.3)	الدخان	13 (1.6)	خشب مصفح (أبلاكاج)	352 (2.0)	آلات	1775 (2.7)	بتروكيماويات	2291 (1.8)
9	حبوب	1.4 (3.3)	منتجات معدنية	13 (1.6)	أسماك	352 (2.0)	منتجات بلاستيكية	1292 (2.0)	منتجات بلاستيكية	2198 (1.8)
10	فراء	1.2 (3.0)	منتجات معدنية	12 (1.4)	منتجات إلكترونية	324 (1.9)	منتجات بتروكيماوية	605 (0.9)	أحذية	1506 (1.2)
	الإجمالي	25.3 (62.0)		675 (81.0)		12413 (70.9)		46338 (71.3)		103900 (83.1)

ملاحظة : تشير الأرقام بين قوسين على الحصة في إجمالي الصادرات.

المصدر : بيانات مجمعة من قبل مؤسسة التجار الكورية بواسطة تصنيف MTI، نقلا عن :

Y. Fukabawa, "Cheabol-led High Growth System in South Korea", paper presented at : East Asian Development Experience: Economic System Approach and Its Applicability, edited by Toru Yanagihara and Susumu Sambommatsu, I.D.E. Symposium Proceedings; no. 17 (Tokyo: Institute of Developing Economics, 1997), p. 90.

ولم يقتصر إنجاز كوريا على المؤشرات الأساسية السابقة، ذلك أنها وجهت جزءا مهما من مواردها نحو التنمية البشرية لرفع قدرات القوى العاملة بها. فتوقع الحياة عند الولادة سنة 1995 بلغ 71.7 سنة. أما معرفة القراءة والكتابة بين السكان البالغين فتشير بيانات الجدول رقم (7) أنه بلغ 70، كما بلغ متوسط سنوات الدراسة للفئة العمرية (أكبر من 25 سنة) 9.3.

الجدول رقم (7)

اتجاهات تكوين رأس المال البشري في كوريا

1960 - 1990

القيمة	السنة المرجعية	المؤشر
70.6	1960	معدل البالغين المتعلمين
97	1992	أكبر من 15 سنة
74	1990	نسبة التسجيل (الفئة العمرية 6-23)
9.3	1992	متوسط سنوات الدراسة (الفئة العمرية : أكبر من 25 سنة)
2.2	89-86	علماء وفتوى أنشطة البحوث والتطوير (لكل عشرة آلاف فرد)
6.7	1991/1990	الإنتفاق على التعليم
816	1990	أ/ كنسبة من الناتج المحلي ب/ لكل فرد (الفئة العمرية 6-21) بالدولار الأمريكي

المصدر: محمود عبد الفضيل. مصدر سبق ذكره. ص 214.

كذلك بلغ عدد العلماء والفنيين المرتبطين بأنشطة البحوث والتطوير لكل عشرة آلاف فرد من السكان 22.

وإذا انتقلنا إلى قضايا توزيع الدخل، فإن عددا من الدراسات [3] تشير أن توزيع الدخل في كوريا لم يعكس فجوة كبيرة بين الفئات العليا والمتوسطة، كما هو موجود بالفعل في العديد من الدول النامية الأخرى، وتشير العديد من الكتابات إلى أن توزيع الدخل في كوريا الجنوبية كان أكثر اعتدالا من معظم بلدان العالم الثالث.

وتشير بيانات الجدول رقم (8) إلى ارتفاع ملموس في درجة تمركز الدخل في المناطق الحضرية في كوريا الجنوبية، حيث ارتفع "معامل حيني" من 0.285 في منتصف الستينات إلى 0.356 عند نهاية الثمانينات، ورافق ذلك تدهور الحصة النسبية للـ40 بالمائة الأدنى من السكان في المناطق الحضرية خلال الفترة نفسها من 22.6 بالمائة إلى 17.5 بالمائة. وفي المقابل، ارتفع النصيب النسبي لخمس السكان الذي كان يتربع على قمة التوزيع، من 41.8 بالمائة عند منتصف الستينات إلى 45.4 بالمائة عند نهاية الثمانينات. وهكذا يتضح أن عمليات النمو السريع في كوريا الجنوبية، لم تؤد إلى تدهور كبير في توزيع الدخل، خلال المراحل الأولى للنمو على عكس الفرض المشهور لـ"Kuznets" الذي يفترض أن توزيع الدخل بين الأفراد يتجه إلى مزيد من عدم العدالة خلال الفترات الأولى من التنمية والنمو الاقتصادي.

الجدول رقم (8)
كوريا الجنوبية : تطور اتجاهات توزيع الدخل
(1956 - 1980)

1980	76	70	65	المؤشرات
0.389	0.381	0.332	0.344	معامل حيني
0.356	0.327	0.295	0.285	- جميع الأسر
0.405	0.412	0.346	0.417	- جملة الأسر في الحضر
				- جملة الأسر في الريف
				نصيب الـ40% الأدنى (بالمائة)
16.1	16.9	19.6	19.3	- جميع الأسر
17.5	19.5	21.2	22.6	- الأسر في الحضر
15.3	15.4	18.9	14.1	- الأسر في الريف
				نصيب الـ20% الأعلى (بالمائة)
45.4	45.3	41.6	41.8	- جميع الأسر
42.2	40.6	38.6	38	- الأسر في الحضر
46.9	48.7	43	47	- الأسر في الريف

المصدر :

Sang Mok Sun and Kotrea Development institute (KDI) Economic Growth and Chang in Income Distribution : The case of Korea (Seoul : KDI 1985) p. 9.

ثانيا : دور العوامل الخارجية في دفع التنمية في كوريا الجنوبية

في البداية تركزت العوامل السياسية ذات الصلة بموضوع البحث في الصراع بين القطبين في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وكانت أهم مواقع هذا الصراع في العقد التالي للحرب هي منطقة جنوب شرق آسيا، حيث انعكست أبعاد الصراع على هذه المنطقة من خلال المواجهة بين الولايات المتحدة وكل من الصين والاتحاد السوفيتي (السابق). وهي المواجهة التي ثارت في ظلها أكثر المشكلات الإقليمية حساسية : انقسام الصين بين الدولة الأم وجزيرة فورموزا (تايوان)، وانقسام كوريا إلى جمهوريتين متعاديتين في الشمال والجنوب، ثم حرب كوريا وأخيرا حرب فيتنام، فالتدخل الأمريكي لتكريس انقسام فيتنام.

وقد ألقى هذا الصراع بين القطبين بظلاله الكثيفة على هذه المنطقة. فقد كان التحالف السوفيتي الصيني ونفوذ هذا التحالف في شمال كوريا وشمال فيتنام يقف في مواجهة التحالف الغربي ونفوذ هذا التحالف لدى تابعه وخاصة تايوان وكوريا الجنوبية وجنوب فيتنام.

وكانت تايوان وهونج كونج وإلى حد ما سنغافورة ذات أهمية استراتيجية وجيوبوليتكية كبيرة في المواجهة الغربية والأمريكية خاصة مع الصين. بينما كانت كوريا الجنوبية ذات أهمية فائقة في المواجهة مع شمال كوريا وفي حرب فيتنام. ونظرا

لهذه الأهمية فقد احتضنت الولايات المتحدة كوريا الجنوبية وأولتها رعاية مادية وفنية وعسكرية خاصة. ونستعرض فيما يلي حجم هذه المساعدات ووزنها النسبي في الجهد الإنمائي لكوريا الجنوبية.

من المؤكد في ضوء ما جمعناه من معلومات أن هذه المساعدات جاءت في الوقت المناسب وبكرم شديد جدا. فقد بدأ برنامج المساعدات في عام 1946 في الوقت الذي دمر فيه جانب كبير من المرافق الأساسية وهبط الإنتاج والتوظيف، وتدننت معدلات الادخار المحلي وتضاعفت معدلات التضخم تصاعدا يقطع على كل من يفكر في ادخار أمواله أو استثمارها في كوريا الجنوبية هذا عن التوقيت [4]. أما عن الكرم فقد تجلى في تنوع برامج المساعدات وتدفقها في كل الأشكال والصور الممكنة (مساعدات عسكرية واقتصادية وفنية، ومساعدات غذائية بمقتضى القانون 480) وفي الترتيبات المؤسسية لإدارة برامج المعونة (في شكل لجان أمريكية - كورية وإن كان للجانب الأمريكي واهب المعونة دور مهم في تلك اللجان) وأخيرا ولعل هذا أكثر نواحي الكرم أهمية أخذت المعونات صور منح لا ترد، وكانت أهم صور الدعم :

أولا : المساعدات [5] :

حصلت كوريا الجنوبية على مساعدات أمريكية اتخذ الشطر الأعظم صورة منح وذلك بقيمة 12.6 مليار دولار في الفترة من 1946 إلى 1975. واتخذ أكثر من نصف هذا المبلغ مساعدات عسكرية (بالإضافة إلى حوالي 3 مليار دولار من دول أخرى منها مليار دولار من اليابان بعد تطبيع العلاقات بين اليابان وكوريا الجنوبية عام 1965). والأمر المهم في المساعدات الاقتصادية والعسكرية هو أنها كانت دعامة أساسية لبقاء كوريا الجنوبية كدولة وخاصة في الفترة 1953 - 1962. وأهم القنوات التي انسابت منها المساعدات الأمريكية إلى كوريا الجنوبية هي :

1. **المساعدات الفنية** : وقدمت الولايات المتحدة عشرة ملايين دولار للمساعدة التقنية لكوريا الجنوبية في الفترة 1962-53 ومن المجالات الهامة التي أنفقت فيها ما يلي :

أ. **التدريب** : وقد تم تدريب الاقتصاديين الكوريين الذين كان لهم بعد ذلك فضل كبير في إنشاء التجربة الكورية، وذلك داخل الولايات المتحدة الأمريكية. وإن لم تتم الاستفادة منهم خلال الفترة 1948-1961، ولكن بعد الانقلاب العسكري الذي قام به الجنرال بارك. ثم انتخابه للرئاسة عام 1963 تمت الاستفادة القصوى من هؤلاء الاقتصاديين بعد استيعابهم في الجامعات وقطاع الأعمال، وكان لوكالة التنمية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية AID دور قيادي في هذا المجال من خلال تدريب عدد كبير من المستشارين الذين كان لبعضهم نفوذ كبير بصدد عملية التخطيط عموما والسياسات الاقتصادية ذات الصلة بالتصنيع خصوصا، كما وضعت الوكالة أيضا برنامجا لتدريب الاقتصاديين الكوريين في الولايات المتحدة.

ب. المساعدة على إقامة المؤسسات القادرة على أداء وظائف البحث العلمي والاستشارات في مجال التنمية الصناعية والتكنولوجيا الصناعية بخاصة ومن أهم هذه المؤسسات :

. معهد كوريا للتنمية.

. المعهد الكوري للعلم والتكنولوجيا : وقد قدمت الحكومة الكورية دعماً مالياً وأديبياً كوريا للمعهد حتى يقوم بدوره في حث التطبيقات التكنولوجية في القطاع الصناعي، مع الاستهداء بتجربة الولايات المتحدة في آخر القرن التاسع عشر في استيراد التكنولوجيا الصناعية من أوروبا وتجربة اليابان في عقد الخمسينات من القرن الماضي، بإنفاق ما يعادل 2% تقريباً من دخل صادراتها لاستيراد التكنولوجيا الأجنبية.

2. الاستثمارات الاجتماعية في قطاع التعليم : وهذا هو المجال الهام الذي انسابت من خلاله المساعدات الأمريكية، وهنا قدمت الولايات المتحدة في الفترة من 1952 إلى عام 1966 حوالي 100 مليون دولار استخدمت في إنشاء حوالي 23.000 فصل دراسي في كوريا الجنوبية، وكان للأمريكيين نفوذ كبير في تقرير مضمون العملية التعليمية وإدارتها، ويرتبط الاستثمار في التعليم بالاستثمار في إنشاء الهياكل الأساسية والتي أصبحت قاعدة للنمو فيما بعد.

3. المعونات من فائض السلع الغذائية الأمريكية : والمعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية تقدم من فائض الحبوب والسلع الغذائية لديها مساعدات غذائية ملموسة لبعض البلدان النامية التي ترتبط معها برباط صداقة، بحيث تسد هذه البلاد قيمتها للولايات المتحدة بعمولاتها المحلية وذلك بمقتضى القانون العام 480 الصادر في عام 1954.

وفي الفترة من 1955 إلى 1971 قدرت قيمة الواردات الكورية الإجمالية من الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 646 مليون دولار ونصفها من الحبوب (أرز وقمح) وكان ما يتراوح بين 46% و93% من واردات الحبوب هذه خاضع للقانون الأمريكي العام رقم 480.

4. تغطية العجز التجاري : بما في ذلك العجز في المعاملات غير المنظورة طوال الفترة الممتدة منذ نهاية الحرب الكورية حتى منتصف الستينات.

ثانياً : الاستفادة من الإنفاق العسكري الأمريكي :

استفادت كوريا الجنوبية في الفترة 1953-1963 من الإنفاق العسكري بنوعيه :
أ . نفقات أفراد القوات الأمريكية المرابطة في كوريا الجنوبية وكانت قيمة المبيعات الحكومية لهم تسدد بالعملة المحلية الكورية.

ب . الأشغال العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية وأخذت هذه الأشغال صورتين : مبيعات الكهرباء والمياه وخدمات النقل والمواصلات إلى القوات الأمريكية المرابطة في البلاد وتوريد مستلزمات القوات الأمريكية المشتركة في الحرب

الفيتنامية بمقتضى ما يسمى نظام التوريدات العسكرية الخارجية للولايات المتحدة. وبلغت نسبة متحصلات العملات الأجنبية الناشئة عن هاتين الصورتين إلى إجمالي متحصلات العملات الأجنبية الناشئة عن معاملات الحكومة الكورية عموما حوالي 36.9% في عام 1960 وإن هبطت في عام 1965 إلى 13.4% ثم هبطت مرة أخرى إلى 10.6 عام 1970.

لقد أرست العوامل السياسية المعروضة أعلاه، بما قدمته من دعم مكثف متنوع الصور الأساس لإمكانية قيام التجربة الصناعية ولاندفاعاتها الكبيرة في النصف الثاني من الستينات وعقد السبعينات. وفيما يلي نقدم أثر هذه العوامل في دعم التجربة التنموية الكورية .

ثالثا : أثر العوامل السياسية في دعم تجربة كوريا التنموية :

وتمثل هذا الأثر في صور عديدة نذكر منها ما يلي :

1. منح تفضيلات تجارية خاصة لكوريا الجنوبية بمقتضى نظام التوريدات العسكرية الخارجية للولايات المتحدة خلال حرب فيتنام
2. زيادة الحصص الاستيرادية الممنوحة من جانب الولايات المتحدة ولاسيما في مجال المنسوجات لكوريا الجنوبية
3. السماح - صراحة أو ضمنا - لمصدري الشرق الأقصى بالتهرب من القواعد المنظمة للتجارة الخارجية الأمريكية، من ذلك :

أ . عدم تطبيق العقوبات المنصوص عليها في القانون الأمريكي في حالة انتهاك المصدرين للحصص، بالإضافة إلى انخفاض حجم الغرامة أصلا في حالة تطبيق الجزاء.

ب . غض الطرف عن انتهاك بلدان الشرق الأقصى للطريقة المسماة (انتقال الشحنات) والتي تمثل أسلوبا فعالا للالتفاف من حول نظام الحصص المحددة لكل من المنسوجات والملابس والأحذية المصدرة من البلدان المذكورة، ويقضي ذلك أن تقوم الدول ذات الإمكانيات التصديرية الكبيرة والتي تزيد مقدرتها التصديرية عن الحصص المقررة لها بشحن الكميات الزائدة إلى بلدان أخرى لا تستطيع الوفاء بالحصص المحددة لها أو لا تفرض عليها حصص أصلا، وهناك تأخذ أسماء وعلامات تجارية جديدة وتصدر إلى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وطبقا لهذا الأسلوب تم إرسال منتجات كوريا الجنوبية إلى كل من أندونيسيا وسري لانكا ثم أعيد تصديرها إلى الولايات المتحدة التي لا تفرض على الدولتين الأخيرتين نظام الحصص.[6]

ج . التصدير من خلال طرف ثالث : وتطبيقا لذلك قامت تايوان وكوريا الجنوبية بتصدير المنسوجات إلى بلدان أخرى كالفلبين وحتى اليابان حيث تستكمل العمليات الصناعية التحويلية اللازمة ثم يعاد تصديرها إلى الولايات المتحدة.

وتجدر الإشارة هنا أن هذا الدور الأمريكي المشجع للصادرات الصناعية من بلدان جنوب شرق آسيا قد فقد قوة الدفع الخاصة به منذ أوائل السبعينات، حيث أخذت الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة تطبيق ما يسمى بالسياسة الحمائية ومن أهم أساليبها : قيود التصدير الاختيارية، والقيود التعاقدية المنصوص عليها في الاتفاقات الدولية الخاصة ببعض المنتجات، مثل "اتفاقيات الألياف المتعددة". [7]

ولكن هذه السياسات والقيود الحمائية يجب ألا تخفي حقيقة الدور الغربي في دفع مسيرة التنمية الكورية، علما بأن هناك سلعا لا تخضع للحماية بل وتشجع الولايات المتحدة استيرادها من البلدان الآسيوية ومنها كوريا الجنوبية، كالمكونات الإلكترونية وتمنحها إعفاءات جمركية واسعة.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو كيف أدى الدور الأمريكي والياباني إلى حث ودفع تجربة التنمية في كوريا الجنوبية؟

رابعا : الدور الأمريكي والياباني في دفع الصناعة الكورية :

سنتناول هذا الدور اعتمادا على المؤشرات الآتية : الاستثمار الأجنبي، عقود الترخيص بالمعارف التكنولوجية، تصدير المصنوعات.

1- الاستثمار الأجنبي : يبين لنا الجدول رقم (9) أن الولايات المتحدة كانت هي الشريك المسيطر في الاستثمار الأجنبي في كوريا الجنوبية خلال الفترة من عام 1962 إلى عام 1968، حيث أسهمت بـ 81,73% من رؤوس الأموال المستثمرة بينما لم تزد نسبة مساهمة اليابان عن 8% ولم تكن مساهمة بقية الدول المتقدمة شيئا مذكورا. أما خلال الفترة من 1969-1974 فقد حدث تغير جذري في مصدر الاستثمار حيث انخفضت نسبة المساهمة الأمريكية إلى 21,18% بينما قفزت المساهمة اليابانية لتصل إلى 62,27%، وقدمت سائر الدول المتقدمة مساهمات متواضعة خلال الفترة المذكورة. من أعلاه يتبين لنا أن المشاركة الأجنبية في الصناعة الكورية قد قامت على دعامين : أمريكية ويابانية، مع ميل إلى تغلب الدعامة الأخيرة في عقد السبعينات، وهذا طبقا لإعادة التقسيم الإقليمي للعمل في ما بين بلدان شرق آسيا في إطار نموذج الإوز الطائر. [8]

جدول رقم (9)
كوريا الجنوبية : الموافقات على الاستثمار الأجنبي بالأسهم حسب البلاد
(الموقف في نهاية 1974)

النسبة %	الإجمالي (1974-1962)		1974-1969			1968-1962			البلد
	الكمية النقدية	عدد المشروعات	النسبة %	الكمية النقدية	عدد المشروعات	النسبة %	الكمية النقدية	عدد المشروعات	
27,6	198565	122	18,21	137424	81	81,73	61141	41	الولايات المتحدة الأمريكية
65,4	474697	784	72,27	468783	767	7,91	5914	17	اليابان
1,1	7643	8	0,60	3879	4	5,04	3764	4	بناما
1,3	9361	10	1,32	8567	7	1,06	794	3	ألمانيا الغربية
0,6	4392	9	0,58	3792	8	0,81	600	1	هونغ كونغ
1	7358	3	1,12	7250	2	0,14	108	1	هولندا
	854	1		810		0,05	44	1	إيطاليا
	154	1	0,58	154	1				سويسرا
0,5	120	2		120	2				المملكة المتحدة
	29	1		29	1				كندا
	2650	2		2650	2				فرنسا
2,5	17664	6	,352	15229	4	3,26	2435	2	بلاد أخرى
100	723491	949	100	648691	879	100	74800	70	الجملة

المصدر

Song-HwanJo, The Impact of Multinational Firms on Employment and In-comes The Case Study of South Korea, International Labour office, Geneva, July 1976, Table N2-°1 p6

2. عقود الترخيص بالمعارف التكنولوجية :

يتضح لنا من الجدول رقم 10 أن المنشآت الأجنبية العاملة في كوريا لم تتوسع في اللجوء إلى عقد اتفاقات الترخيص مه منشآت البلدان المتقدمة كأسلوب لنقل المعلومات التكنولوجية في الفترة الممتدة من عام 1962 إلى عام 1966، حيث لم يبلغ مجموع التراخيص المعقودة في الفترة المذكورة سوى 28 ترخيصا (منها 17 ترخيصا في عام 1966 وحده) وبلغت الإتاوات المدفوعة حوالي 305 آلاف دولار.

وابتداء من عام 1967 بدأ التوسع في اللجوء إلى التراخيص، حيث عقد في ذلك العام وحده 33 اتفاقا وبلغ مجموع التراخيص من عام 1967 إلى عام 1975 : 355 ترخيصا بينما بلغت الإتاوات المحولة نحو 66.5 مليون دولار.

أما الحقيقة الثانية فتتعلق بالنصيب النسبي للولايات المتحدة واليابان من التراخيص المعقودة : فخلال الفترة من عام 1962 إلى عام 1965 كانت الولايات المتحدة هي المصدر الوحيد تقريبا للتراخيص، ولم يعقد أي اتفاق للترخيص مع المنشآت

اليابانية، ولكن ابتداء من عام 1966 بدأت الشركات العاملة في كوريا الجنوبية تتوسع في عقد التراخيص مع المنشآت اليابانية، ويعود ذلك إلى اتساع نطاق المشاركة الاستثمارية اليابانية، ومنذ 1966 جعلت التراخيص المعقودة مع اليابان تتفوق بشكل على تلك المعقودة مع الولايات المتحدة، بلغ العدد حتى عام (1975) 375 ترخيصا مع اليابان مقابل 115 فقط مع الولايات المتحدة وهذا ما يؤكد أن الاقتصاد الياباني الأكثر تقدما يستجيب لاحتياجات أن الاقتصاديات التالية له مباشرة في مضمار التقدم في منطقة جنوب شرق آسيا ومنها كوريا الجنوبية من حيث الحزمة التقانة للانتقال لدرجة أعلى في سلم المزايا النسبية.

(جدول رقم 10)

كوريا الجنوبية : توزيع اتفاقات الترخيص التكنولوجي التي تمت الموافقة عليها حسب الدول التي عقدت معها (طبقا للموقف في نهاية عام 1975)

الدولة السنة	الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان	ألمانيا الغربية	دول أخرى	الإجمالي	مدفوعات الإتاوات
1962	3			2	5	
1963	1			1	2	
1964			1		1	305,6
1965	3				3	
1966	5	10	2		17	
1967	9	23	1		33	725,7
1968	13	32	1	3	49	1,344,2
1969	13	44	1	2	60	2,118,3
1970	18	60	1	3	82	2,399,9
1971	6	35	1	3	45	4,277,4
1972	11	32	3	3	49	6,769,2
1973	12	45	5		62	10,367,5
1974	14	56	2	8	80	19,513,8
1975	14	60	1	18	93	18,522,4
الإجمالي	122	397	19	43	581	22,343,3

المصدر : Sung Hwan Jo The Impact of Multinational Firms on Employment and Incomes The : Case Study of South Korea, international Labou Office, Geneva, July 19/6Table 8-11 p41

3. تصدير المنتجات :

طبقا للبيانات المتاحة لدينا فإن 55.4% من صادرات المنشآت الأجنبية حتى نهاية عام 1974 قد تمت بواسطة المنشآت ذات الأصل الياباني، بينما قدمت المنشآت الفرعية

الأمريكية نسبة 33.7% فقط. [9] ومن واقع بيانات الجدول رقم 6 تبين لنا أن قيمة الصادرات الكورية قد زادت بشكل متسارع، ومن جهة أخرى فإن الولايات المتحدة تمثل منذ عام 65 وإلى غاية 1975 أول جهة استقبال للصادرات، فقد حصلت في عام 1965 على 35.2% من إجمالي هذه الصادرات ثم زادت النسبة إلى 47.3% في عام 1970 وقد هبطت النسبة في عام 1975 إلى 30.2% وإن ظلت صاحبة أعلى نسبة بالمقارنة مع الأخريات، وتليها اليابان والتي ثبت نصيبها تقريبا عند نسبة 25% من إجمالي الصادرات الكورية.

ويرجع كبر النصيب الأمريكي في الصادرات الكورية إلى السياسات المتساهلة في أواخر الستينات وأول السبعينات إزاء هذه الصادرات، قبل تفاقم الحواجز الحمائية، أما كبر النصيب الياباني فيعود إلى تقسيم العمل الإقليمي في جنوب شرق آسيا السابق الإشارة إليه.

من أعلاه يمكننا الاستنتاج على التمايز بين طبيعة المرحلتين في حياة كوريا الجنوبية بعد الحرب: أولهما مرحلة تثبيت الدولة وقد امتدت من عام 1953 إلى 1963 تقريبا وكان الدور الأمريكي هو الدور المسيطر بصفة كلية و ثانيهما مرحلة بناء القاعدة الصناعية، وفي هذه المرحلة لعبت اليابان دورا مسيطرا عبر تقديم الاستثمارات وتقديم التكنولوجيا الصناعية ومنافذ الأسواق وتليها الولايات المتحدة في المجالات السابقة عدا المنافذ، وإن كانت ذات نفوذ أقوى في المجالين السياسي والعسكري.

ثالثا : دور العوامل المحلية، بالتركيز على الدور الخاص للدولة

لا تكفي العوامل الدولية وحدها لتفسير عملية النمو الذي عرفه الاقتصاد الكوري، وإنما يكتمل هذا التفسير بإضافة العوامل المحلية، ويمكن القول أن التجربة محل الدراسة ما كان يقدر لها أن تقوم بدون الدور الخاص للدولة، وما تبع ذلك من تبني استراتيجية متميزة للنمو، ولتبيان ذلك تقوم أدناه باستعراض وتحليل الدور الذي لعبته الدولة وهذا من خلال دراسة الموضوعات التالية : إعادة الاعتبار للدولة التنموية، ترقية الصادرات الصناعية، ترقية الصناعات الثقيلة والكيمياوية تقلص دور الدولة في السياسة الصناعية وأخيرا تحرير الاقتصاد الوطني الكوري.

أ. إعادة الاعتبار لدور الدولة التنموي :

بدأت مسيرة التنمية في كوريا بتدشين أول خطة للتنمية عام 1962، بعد مرور عام واحد فقط على تولي الجنرال بارك شونغ مقاليد السلطة، إذا قررت السلطة العسكرية الحاكمة آنذاك أن يكون للدولة دوراً نشيطاً في عملية التنمية، وفي هذه الفترة كانت التنمية هي الشغل الشاغل للمواطنين على إثر المعاناة من الجوع والحرمان بسبب

الحرب الكورية، كما اعتبرت التنمية بمثابة الدرع الواقي من الخطر القائم في الشمال، ولذا لم تمض إلا فترة وجيزة على الانقلاب، بعدها تم استحداث هيئات ومؤسسات جديدة أبرزها مركز التنمية الكوري الذي أوكلت إليه مهمة إدارة وتخطيط بناء الاقتصاد الوطني كما تم تكليف المركز أيضا بمهمة الإشراف والتنسيق بين الوزارات التي تلعب دورا في الحياة الاقتصادية.

وقام المركز بعد الخطة الأولى (1966-62) بإعداد ست خطط خماسية أخرى قبل أن يتم حله في سنة 1966 إثر ذلك قامت حكومة الجنرال بارك بتأميم كل البنوك التجارية في نهاية عام 1962. [10] وبهذا استطاعت الدولة تخصيص وتوجيه الموارد المالية إلى منشآت الصناعة التحويلية بصورة مباشرة. كما تمكنت الدولة من خلال احتكارها لمصادر التمويل أن تضغط على القطاع الخاص. بعدها قامت الدولة بتغيير قانون البنك المركزي الكوري وجعلته تحت إشراف وزارة المالية. كذلك تم إنشاء وهيكل بنوك متخصصة بغرض التمويل الانتقائي لبعض المنشآت والمؤسسات ومثال ذلك بنك الصناعات الصغيرة والمتوسطة بشروط تمييزية. كما أعادت الدولة هيكله التعاونية الفيدرالية الفلاحية سنة 1962 بغرض دفع النمو في القطاع الزراعي. ثم تم خلق بنك إعادة الإعمار الكوري من أجل تمويل المؤسسات التحويلية.

يستدل من أعلاه أن السياسة الاقتصادية لحكومة الجنرال بارك كانت مختلفة اختلافا جذريا عن سياسات الحكومات السابقة، التي توالى على السلطة في كوريا الجنوبية خلال الفترة 1961-48. حيث أحجمت هذه الحكومات على أن يكون للدولة دور محوري في دفع عملية النمو الاقتصادي. رغم أنها لعبت دورا بارزا في إعادة بناء هيكل البنية الارتكازية التي دمرتها حرب التحرير ضد اليابان والحرب الكورية. أضف إلى ذلك عمدت الحكومات السابقة إلى إقامة الحواجز التجارية بغية حماية الصناعات التحويلية المحلية ولم تعر أي اهتمام يذكر لمبادئ النظرية الكلاسيكية بيد أنها وعوض تنفيذ سياسة صناعية، فإنها اقتصرت على استخدام الوسائل الماكرو اقتصادية كالسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف.

ويعود عدم حماس الحكومات السابقة للتدخل في الحياة الاقتصادية إلى قناعة السلطات بجدوى وفعالية الرأسمالية وكذا تأثير المستشارين الأمريكيين. وعندما قامت الحكومة باستبدال وطرح عملة جديدة في السوق لم يستسغ الرئيس (Ree) إجبار المواطنين على ادخار نسبة من أموالهم. [11]

ب. ترقية الصادرات الصناعية :

بشكل عام يتفق الباحثون على تطور وتغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية ابتداء من سنة 1961 وإلى غاية الفترة الراهنة. حتى وإن اختلفوا في بعض التفاصيل حول التوقيت والأولويات حيث يميز الباحث (Lee) بين أربع مراحل لسياسة كوريا الاقتصادية : المرحلة الممتدة من 1961 وإلى غاية 1972 وهي مرحلة ترقية وتشجيع الصادرات الصناعية، المرحلة الممتدة من 1973 وإلى غاية 1981 وهي مرحلة نمو

الصناعات الثقيلة والكيمياوية، المرحلة الثالثة تمتد على طول الفترة 1987.83 ويطلق عليها مرحلة التكيف الصناعي، أما المرحلة اللاحقة لسنة 1988 فهي مرحلة التحرير الاقتصادي والمالي. [12] ويتبنى الباحث (Perkins) نفس التقسيم مع فارق في التوقيت. فالنسبة له فإن مرحلة ترقية الصادرات الصناعية تغطي الفترة الممتدة 1971.1963 أما ترقية الصناعات الثقيلة والكيمياوية فهي تغطي الفترة (1979.72)، أما الفترة الممتدة ما بين 1987-1980 فهي فترة تخلى الدولة على انتهاج سياسة صناعية، بعدها تأتي بالنسبة له مرحلة التخفيف من التشريعات الاقتصادية. [13]

وفي المرحلة الأولى أي مرحلة ترقية الصادرات الصناعية عملت الدولة على توجيه الاستثمارات نحو صناعات السلع النهائية بدل الزراعة أو غيرها من القطاعات، وقد تم الإبقاء على هذه الأولوية إلى غاية مشارف عقد الثمانينات من القرن الماضي، وقد ركز المخططون على السوق العالمية نظرا لضيق السوق الوطنية آنذاك (20 مليون ساكن أغلبهم من الفقراء) وافتقار وكوريا للموارد، وهذا لا يسمح بتنفيذ سياسة كفاءة لإحلال الواردات، وللتذكير فإن الدخل الفردي لم يتجاوز آنذاك 87 دولار أمريكي وكان هذا مبررا كافيا للاتجاه نحو السوق العالمية.

وفي هذه المرحلة لم تتدخل الدولة في بقية فروع الاقتصاد الوطني، إذ بقيت جل الصناعات في يد القطاع الخاص والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما هي الوسائل التي استخدمتها الدولة لترقية الصادرات الصناعية؟

أولا : منح قروض تمييزية للمنشآت التي تنتج بغرض التصدير في الستينات والسبعينات، كما سمحت الدولة لهذه المنشآت باستيراد المواد الأولية وأعفتها من دفع التعريفات الجمركية. وكان بإمكان المنشآت العاملة في قطاع التصدير الحصول على القروض بسهولة ويسر وبأسعار فائدة ميسرة حيث يلاحظ الفرق الكبير بين تكلفة القروض التصدير وقروض القطاعات الأخرى.

ولم يقتصر هذا الائتمان على قطاع دون آخر، بل كان بإمكان أي منشأة زراعية كانت أو صناعية تنتج بغرض التصدير أن تحصل على قروض ميسرة. وخلال هذه المرحلة اعتبر القطاع المالي أداة للتراكم الرأسمالي وليس قطاع ذي نشاط مستقل.

ثانيا : قامت الدولة بالاقتراض من الخارج، كما أذنت للمؤسسات الخاصة القيام بذلك.

في بداية الستينات كان معدل الادخار متدنيا وعليه كان اللجوء إلى رأس المال الأجنبي ضروري بغرض تمويل التراكم السريع. غير أن الهيئات المالية الدولية ترددت في إقراض المنشآت الخاصة الكورية التي لم تكن معروفة آنذاك. لذا عمد الجنرال بارك ووزراؤه إلى استخدام كل الوسائل الدبلوماسية قصد الحصول على رؤوس الأموال الأجنبية. وخلال الخطة الخماسية الأولى كان نصيب رأس مال الأجنبي من مجمل الاستثمار الخاص 60% كما بلغ نصيب القروض الأجنبية من مجمل الادخار الأجنبي 20 بالمائة. [14]

وبموازاة ذلك عملت إدارة الجنرال بارك على رفع معدل الادخار المحلي ولكي تذهب المدخرات إلى البنوك تم رفع سعر الفائدة على الادخار في العديد من المرات خلال الستينات والسبعينات. وفي واقع الأمر كان هناك ادخار إجباري حيث أرغم الموظفون على فتح حساب ادخار في أحد البنوك ولم يتم تحرير سعر الفائدة إلا عند مشارف الثمانينات.[15]

ثالثا : اتخذت إدارة الجنرال بارك تدابير رقابية على القطاع الخاص في إطار نظام مراقبة أهداف التصدير، حيث قام المسؤولون بدراسة وتحليل أهداف التصدير السنوية لكل سلعة ووجهتها وفرضت غرامات ضريبية قاسية على المنشآت التي تخالف القواعد، كما أنشأت الدولة شركة Kora وأوكل إليها مهمة ترقية الصادرات من خلال تقديم الخدمات الإدارية والمعلومات للمصدرين كي يتمكنوا من إنشاء شبكات التوزيع في البلدان الأجنبية. وأخيرا عقد اجتماع شهري لترقية الصادرات، والذي أطلق عليه الاجتماع الشهري لترقية المبادلات ولقد سمح هذا الاجتماع لكل من رجال الأعمال والحكومة بالتواصل بشكل دوري. لقد سمحت التدابير أعلاه للمنشآت المستفيدة من دعم الدولة بتحقيق أهدافها كما أدت إلى استبعاد الانتهازيين والوصوليين.

وبغرض الرفع من كفاءة الهيئات والمؤسسات قامت الدولة باتخاذ تدابير أخرى فأنشأت بنوك متخصصة بمساهمة الدولة نذكر منها : بنك الصرف الكوري، سبيتيزان نسيونال بنك وفي نفس الوقت اقتصر تدخل الدولة المباشر في القطاع الصناعي على بناء وإنشاء البنية الارتكازية الأساسية كالتعدين.

وبعدما أصبحت المؤسسات الكورية قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية، قامت الدولة بتحرير بعض الواردات سنة 1967 وتم تغيير اللوائح المنظمة للواردات، حيث حلت قائمة السلع الممنوع استيرادها محل قائمة السلع المسموح باستيرادها، وانخفض عدد السلع الممنوع استيرادها من 260000 سلعة إلى 2600 وطوال هذه الفترة كان سعر الصرف يحدد إداريا ولم يتم تحريره جزئيا إلا عند مشارف الثمانينات فاقترب سعره من سعر السوق.[16]

وكنتيجة للإجراءات أعلاه اتسم الهيكل التمويلي في قطاع الأعمال في كوريا بالاعتماد الكبير على الإقراض المصرفي وما في حكمه بدل الاعتماد في التمويل على حقوق الملكية أي الأوراق المالية كالأسهام وطرحها من خلال سوق رأس المال. إذا تميزت وحدات قطاع الأعمال في كوريا بارتفاع نسبة المديونية إلى حقوق المساهمين (رأس المال + الاحتياطيات) مقارنة بالعديد من الدول الأخرى سواء كانت متقدمة أم دولا نامية، ويرجع ذلك إلى ارتفاع ادخار القطاع العائلي وتوظيفه عن طريق إيداعه في البنوك، وهي تمثل الموارد المتاحة للبنوك لاستخدامها في أوجه التوظيف المختلفة، بمعنى آخر كانت اختيارات المخاطر للقطاع العائلي متحيزة تجاه توجيه المدخرات نحو

الإيداع في لبنوك بدل استثمارها في حقوق الملكية، وعلى البنوك أن تقوم بمهمة الوساطة المالية لهذا التدفق من المدخرات، وحيث أن الحكومة ليست مقترضا خلال هذه الفترة في كوريا بالنظر لضعف العجز في الموازنة العامة الذي لم يتعد 1 بالمائة، كذلك لم يكن القطاع العائلي مقترضا هو الآخر، حيث تمتع بفائض ادخار فإن المقترض الوحيد في هذه الحالة هو وحدات قطاع الأعمال والمستثمرون الآخرون، حيث توجد فجوة ادخارية كبيرة أي أن الادخار يعجز عن تمويل الاستثمار في هذا القطاع، مما يولد الحاجة إلى ضرورة التمويل عن طريق الاقتراض، وحيث كان التمويل عن طريق سوق حقوق الملكية محدود للغاية وغير متطور بجانب أن سوق السندات كانت في بدايتها فإن الطريق الوحيد الذي كان متاحا هو الاقتراض من المؤسسات المالية المحلية بالنظر لحاجة شركات قطاع الأعمال التي اقتحمت ميدان التصدير إلى موارد مالية كبيرة من الصعب الحصول عليها إلا عن طريق الاقتراض، فلا أرباح المحتجزة ولا سوق الأسهم كان بإمكانها أن تسعف في هذه الحالة خاصة بالأحجام المطلوبة لبناء إمكانيات المنافسة في السوق الدولية ولا استمرار الوجود في هذه السوق. ومن هنا كان ارتفاع نسبة المديونية إلى حقوق المساهمين في قطاع الأعمال، وتشير إحدى الدراسات إلى وصول متوسط نسبة الدين إلى حقوق المساهمين إلى 355% في كوريا. [17] وفي هذا الصدد نود أن نورد الملاحظات التالية :

. أن هذا المعدل المرتفع لنسبة الدين إلى حقوق المساهمين لوحدات قطاع الأعمال قد ساعد هذه الوحدات على تمويل معدلات مرتفعة للاستثمار، ما كان من الممكن القيام بها لو تم الاعتماد على التمويل من خلال الأرباح المحتجزة لهذه الوحدات أو من خلال التمويل عن طريق حقوق الملكية. ولقد أدى ذلك إلى تحقيق معدلات عالية للاستثمار كانت هي المصدر الأساسي لمعدلات النمو المرتفعة التي حققتها كوريا خلال العقود الماضية.

. احتاج النظام المالي القائم على ارتفاع مديونية قطاع الأعمال وتوفير هذه المديونية من خلال الوساطة المالية للجهاز المصرفي إلى علاقات قوية بين مديري وحدات قطاع الأعمال والبنوك وتطلبت هذه العلاقة التنسيق كما احتاج إلى تدخل حكومي قوي لتدعيم هذا التعاون والتنسيق بين هذين القطاعين لتحقيق أهداف قومية، وهنا دور الدولة التنموية التي ظهرت في كوريا على غرار اليابان، وقد قامت الدولة بتوجيه قوى السوق نحو تحقيق الأهداف التنموية مثال ذلك دعم قطاع الأعمال على حساب المدخرين من القطاع العائلي من خلال فرض سعر فائدة ميسرة، وتوجيه الائتمان المصرفي نحو بعض القطاعات التصديرية أو القطاعات التي ترى ضرورة استراتيجية لتوسعها، هذه العلاقة القوية والثقة المتبادلة بين قطاع الأعمال وقطاع البنوك قد أدت إلى تحول المديونية إلى ما يمكن تسميته بشبه حقوق الملكية، كما نشأت علاقة مشورة متبادلة بين أقطاب هذا الثالوث وهي وحدات قطاع الأعمال والحكومة والبنوك، ولعل ذلك هو ما أطلق عليه البعض "رأسمالية المحسوبية" وما وصفه آلن حرينزبان . محافظ البنك

الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، بأنه نظام ينطوي على توجيه حكومي للاستثمار يتم تمويله بصورة رئيسية من خلال البنوك من أجل تحقيق أهداف الدولة. [18]

. أن النظام المالي المستند إلى تمويل قطاع الأعمال من خلال الائتمان المصرفي لا غبار عليه وقد عمل بنجاح خلال فترة ممتدة من الزمن حيث كان اعتماد البنوك في التمويل على الموارد المتوفرة من خلال ادخار القطاع العائلي، وبمرور الزمن ازدادت ثقة المسؤولين، إذ كان من شأن النجاح الاقتصادي في الستينات أن شجع المسؤولين لإدارة الاقتصاد في السبعينات حيث لم يؤثر أصحاب المصالح كثيرا على تحديد استراتيجية التنمية وفي هذا الشأن يشير معد والخطة، الأولى في مذكراتهم أن استراتيجية ترقية الصادرات كانت خيار عقلاني استند إلى وضع البلد الاقتصادي خلال الستينات.

ج - ترقية الصناعات الثقيلة والصناعات الكيماوية :

إثر زيادة نسبة نمو الاقتصاد الكوري قرر المسؤولون في كوريا الجنوبية ترقية وتطوير الصناعات الثقيلة والكيماوية في إطار ما يسمى آنذاك بإستراتيجية الصناعات الثقيلة والكيماوية (HCI). وقد بدأ تطوير هذه الصناعات بصورة محتشمة خلال الخطة الخماسية الثانية 1971.67 من خلال المصادقة على القوانين لتطوير وتشجيع سبع صناعات : صناعة السفن، الصناعة الميكانيكية، النسيج، الإلكترونيك، البتروكيماويات، الصلب والمعادن اللاحديدية، كما عمدت الدولة إلى إنشاء مجمع بتروكيماوي ومجمع للحديد والصلب.

بعدها قامت الدولة خلال الخطة الخماسية الثالثة 1976.72 بتنفيذ سياسة صناعية انتقائية متكاملة، وأعلن الجنرال جارك في خطابه الموجه للأمة في بداية عام 1973 بأن الدولة ستمضي وتستمر في تطوير الصناعات الثقيلة والكيماوية خلال الفترة 1978.73 وتضمن البرنامج تخصيص مبلغ 9.6 مليار دولار لتمويل ست مشاريع من هذه الصناعات وتوخت الدولة من وراء تطوير هذه الصناعات تحقيق ثلاث أهداف :

- . تحسين وضعية بنك المدفوعات بزيادة هامش الربح.
- . التخلي بالتدريج عن الصناعات كثيفة العمالة نظرا لإجراءات الحماية التي اتخذتها البلدان المتقدمة آنذاك .
- . رغبة نظام الجنرال بارك في تحقيق الاعتماد على الذات فيما يتعلق بالدفاع الوطني.

ومن الجدير بالملاحظة أن سياسة تطوير الصناعات الثقيلة والكيماوية قد اختلفت عن استراتيجية تطوير الصادرات الصناعية السابقة. فلم تكثف الإدارة الاقتصادية بتحديد الصناعات التي شكلت نواة الصناعة الثقيلة والكيماوية فحسب، وإنما عمدت أيضا إلى تحديد حجم وقدرات الإنتاج لكل فرع من فروع الصناعات المنتقاة. كما اختارت المؤسسات الخاصة (تشي بيول) التي أوكل إليها تحقيق البرنامج من دون إجراء مناقصات. [19]

ولقد استفادت هذه المؤسسات من القروض بشروط ميسرة، كما حصلت على تراخيص الإستيراد بكل سهولة. كما استفادت أيضا من النظام الضريبي أكثر من الصناعات الخفيفة. فبحسب تقديرات (Yoo) بلغ معدل الضريبة الفعلي 20% في الصناعات الثقيلة مقابل 50% في الصناعات الخفيفة [20] وهذا خلال سبعينات القرن الماضي وقد تم إلغاء هذا التمييز في مطلع الثمانينات بموجب القانون الصادر سنة 1981. علاوة على كل هذا عمدت الدولة إلى توفير الحماية لمنشآت هذه الصناعات من خلال فرض الرقابة على الواردات ومراقبة الأسعار.

وبالإضافة إلى الحوافز المالية والضريبية والتجارية، اتخذت الدولة تدابير أخرى لدعم وتطوير الصناعات الثقيلة والكيميائية حيث ضاعفت من إنفاقها على المنشآت التربوية قصد تكوين المهندسين وأنشأت الكثير من المعاهد المتخصصة.

وقد اتبعت كوريا النهج الذي اتبعه اليابان من قبل من خلال برنامج تقني قومي يقوم على الاعتماد على الذات استهدف ترابط أنشطة كل من : الحكومة، منشآت قطاع الأعمال والجامعات. وكان الهدف في هذه المرحلة هو هضم واستيعاب تطوير التقانة الحديثة على مستوى المشروعات والمنشآت من دون الارتكان إلى النظام التقانة المستوردة ومشروعات تسليم المفتاح. ولكن رغم الإنفاق الكبير على البحوث والتطوير الذي بلغ 2% من الناتج المحلي الإجمالي تشير "أ. أمسدن" إلى أن المساهمة الرئيسية لكوريا في هذا المجال في نهاية الثمانينات، كانت في مجال تعلم وهضم أحدث التقنيات وليس في مجال الابتكار والتجديد. [21]

ومن ناحية أخرى دفعت الحكومة الكورية العديد من المجمعات الصناعية (تشاي بول) للدخول في علاقات تعاون وشراكة ثلاثية مع القطاع العام ومؤسسة البحوث وتكنولوجيا الإلكترونيات. وقد أثمرت تلك العلاقات التعاونية قيام 200 مهندس من مؤسسة البحوث وتكنولوجيا الإلكترونيات بالتعاون مع 300 مهندس من مؤسسات سامسونغ، غولدستار، دايبو، برفع معدلات الزيادة في عدة المخترعات المسجلة للشركات الكورية على الصعيد العالمي لصناعة أشباه الموصلات. [22]

وقد رافق ذلك تطور كبير في المستويات التعليمية. إذ ازداد عدد المهندسين الذين ساهموا في رفع كفاءة تشغيل المصانع الكورية، وخلال هذه الفترة تم تسجيل ارتفاع حاد في أعداد الطلاب الجامعيين المتخصصين في حقل المعادن، كما ارتفع عدد المتخصصين في الإلكترونيات بمعدلات هائلة وقد ساعد هذا التطور في المجال التعليمي على الإستيعاب المتزايد للتقانة الحديثة. كما رافق ذلك توسع كبير في نشاط التدريب العملي من خلال إرسال أعداد كبيرة من المهندسين للتدريب في المصانع المشابهة في اليابان وبموازاة التدابير أعلاه تدخلت الدولة في هذه المرحلة بغرض تطوير القطاع الزراعي بغية زيادة دخل الفلاحين وتحديث القرى، وقامت بتنفيذ ما يسمى آنذاك القرية الجديدة، حيث دعمت شراء الآلات الزراعية والمبيدات، وقامت بكهربية كامل التراب الوطني، كما ساعدت السكان في الريف على إقامة منازلهم الخاصة، وأدى تنفيذ هذا

البرنامج الذي استمر إلى غاية 1979 إلى تقليص الفوارق الدخلية بين الأرياف والمدن، وقد ساعد في ذلك إدخال بذور جديدة للأرز والاستخدام الكثيف للمبيدات مما أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي.

وفي سنة 1974 طلبت الحكومة من المؤسسات طرح رأسمالها في البورصة حتى تحد من تركيز الثروة في يد عدد محدود من مؤسسات شاي بول، وتوزع بالتالي ثمار النمو الذي مولته الدولة.

وخلال فترة تطوير الصناعات الثقيلة والكيمائية قامت السلطات باتخاذ بعض الخطوات لتحرير النظام المصرفي، حيث خفضت من القيود التي كانت تخضع لها مختلف مؤسسات التمويل الخاصة وبالخصوص هيئات الاستثمار، وهذا نظرا لعجز هيئات التمويل العامة على توفير الأموال التي تطلبها تطوير الصناعات الثقيلة والكيمائية. وما ساعد في تطور هذه المؤسسات المصرفية هو أسعار الفائدة السوقية التي كانت تفوق أسعار الفائدة المطبقة في البنوك التي تشرف عليها الدولة.

ولقد أدى تطوير الصناعات الثقيلة والكيمائية إلى توليد آثار انتشارية عبر بقية أجزاء الاقتصاد الوطني، وفي الواقع لم تقتصر هذه الآثار الانتشارية على فروع الصناعة داخل نفس القطاع فقط وإنما امتدت لمجمل الاقتصاد الوطني، إذ بلغ نصيب القطاع من مجمل الاستثمارات في الصناعة التحويلية 57% في بداية السبعينات ثم ارتفع إلى 64% في النصف الثاني من نفس العشرية وكنتيجة لتنفيذ برنامج الصناعات الثقيلة تغير الهيكل الصناعي لكوريا الجنوبية على النحو الذي بيناه في الفقرة الأولى من هذا البحث كما ارتفعت القدرة التنافسية لبعض فروع الصناعة الكورية في السوق السوق العالمية، وبلغ إنتاج فرع الإلكترونيك 2.8 مليار دولار سنة 1980 مقابل أقل من مليار واحد سنة 1975 وتم تصدير نسبة 75% من هذا الإنتاج كما ففز نصيب صناعة الحديد الصلب من مجمل الصناعة التحويلية من 1% سنة 1970 إلى 6.9% سنة 1980، وعرفت صناعة بناء السفن تطورا كبيرا حيث احتلت كوريا الجنوبية المرتبة الرابعة على المستوى العالمي في سنة 1980.

وإذا كان هذا هو حال بعض الصناعات، فإن بعضها الآخر وخصوصا صناعة الآلات والماكينات والمنتجات الكيمائية لم تسجل سوى معدلات منخفضة خلال فترة السبعينات، ولم تصبح كوريا تنافسية في البعض من هذه الصناعات على المستوى العالمي إلا في منتصف الثمانينات فعلى سبيل المثال بلغت صادرات قطاع الآلات والمعدات سنة 1979 ما مقداره 0.5 مليار دولار فحين بلغت واردات القطاع 3.4 مليار دولار، والجدير بالملاحظة أنه خلال هذه الفترة، اعتمد الاقتصاد الكوري بشكل كبير على الاقتصاد الياباني لاستيراد حاجاته من السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية، الأمر الذي أدى بدوره إلى تحقيق قدر كبير من التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية، وقد ساعد على ذلك التقسيم الدينامي والمرن للأنشطة الصناعية والتسهيلات الإنتاجية فيما بين الاقتصاد الياباني والكوري في إطار نموذج الإوز الطائر الذي سبقت الإشارة إليه.

وختاما لهذه الفقرة نشير إلى أن سهولة الحصول على الائتمان المصرفي بشقيه المحلي والأجنبي قد دفع بالعديد من التجمعات الصناعية الكبيرة . وكان ذلك مدعوما من الحكومة . إلى التوسع في الاستثمار بمعدلات غير مسبوقة بهدف السيطرة على النصيب الأكبر من السوق ودون اعتبار للربحية حيث كان النمو والسوق الهدف وليس العائد أو الربحية، مما أدى في بعض منها إلى انخفاض كفاءة الاستثمار. [23]

د . تقلص دور الدولة في السياسة الصناعية :

على إثر النجاح النسبي لسياسة الدولة التنموية، في مرحلة السبعينات قامت الدولة بتغيير سياستها، إذ كان من شأن النمو الاقتصادي الذي دفعته الدولة أن أدى إلى ظهور بعض الاختلالات على المستوى الماكرو اقتصادي، كما كان لارتفاع أسعار الطاقة في مشارف العقد المذكور وما تبعه من انكماش اقتصادي أثره السيء على مجهود التصنيع ونمو التصدير، وإزاء ارتفاع أسعار الطاقة على المستوى المحلي ومشاكل ميزان المدفوعات ونظرا للمشاكل المالية والموازنة عمدت الدولة إلى الكف عن العديد من الإجراءات التدخلية، مثل الدعم الخاص والتخفيض الضريبي الذي استفاد منه القطاع الخاص وعمدت الدولة إلى تنفيذ برنامجا للاستقرار والتثبيت الاقتصادي ففي سنة 1985 قامت الدولة بتخفيض نفقاتها ألغت بعض الاستثمارات، وقد أدى إتباع هذه السياسة إلى تحقيق نتائج إيجابية حيث انخفض عجز الموازنة من 3.1% خلال الفترة 1982-76 إلى 1% خلال الفترة 1986-83 كما انخفض معدل زيادة الكتلة النقدية (M_2) من 30 إلى 15% خلال الفترة المذكورة.

وما تجدر ملاحظته هو وإن كان من شأن سياسة التثبيت أن أدت إلى كبح معدل التضخم، إلا أنها أثرت سلبا على النمو الاقتصادي بشكل عام والنمو في قطاع الصناعة التحويلية بشكل خاص. وبموازاة سياسة التثبيت حثت الدولة المؤسسات على الاتحاد وتقليص طاقاتها الإنتاجية والتخصص الإنتاجي. علاوة على كل هذا قامت الدولة في هذه الفترة باتخاذ بعض إجراءات التحرير المالي، من ذلك أنها خصصت البنوك التجارية العامة سنة 1982، كما ألغت فروقات أسعار الفائدة على القروض سنة 1982 وخففت من إجراءات الحصول على القروض من القطاع المالي وقلصت من تمويل الصادرات التفصيلي، وكان من نتيجة ذلك أن انخفضت نسبة قروض هيئات الاستثمار التابعة للدولة إلى قطاع الصناعات الثقيلة والكيمائية من 25% سنة 1979 إلى 5% سنة 1992.

وإذا كان من شأن سياسة حكومة الجنرال براك القائمة على إعطاء الأولوية للتصنيع، أن أدت إلى تأخر وضعف نسبي للنظام المالي، فإن الإصلاح المالي في عقد الثمانينات قد وضع حد لاحتكار الدولة للقطاع المصرفي، إلا أن ذلك لم يمنع الانتظار إلى منتصف التسعينات حتى تتخلى الإدارة، عن صلاحيتها في منح القروض وتوكل مهمة ذلك للمصارف.

وبموازاة التحرير المالي اتخذت الدولة العديد من التدابير لزيادة المنافسة التجارية، فقامت بإلغاء التشريعات التي تحد من المنافسة وسنت قانونا بهذا الشأن سنة 1984 كما خفضت متوسط التعريفات الجمركية على الواردات وسعت إلى جذب المزيد من التقنية كثيفة رأس المال بالتساهل تجاه الاستثمارات الأجنبية، من ذلك أنها عدلت قانون تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية عام 1984، وتضمن التعديل التقليل من عدد المشروعات غير المقبولة، كما تضمن أيضا نظاما جديدا لاختصار الوقف للموافقة على مشروعات الاستثمار الأجنبي كما خففت من الشروط المقيدة لنسبة الملكية الأجنبية.

يتضح لنا من أعلاه أن الاتجاه في الثمانينات كان نحو تقليص دور الدولة بخلاف سياسة السبعينات على أن هذا لا يمنع من ملاحظة استجابة الإدارة بنفس الشكل لصدمة البترول الأولى والثانية بسنتي 73 و 79 على التوالي، حيث تميزت الاستجابة بالتكيف السريع مع تطور كل من الطلب والعرض العالمين، فعلى إثر ارتفاع أسعار البترول في سنة 1973 قامت إدارة بارك بمضاعفة أسعار البنزين الداخلية بأربع مرات، وخفضت الأجر الفعلي بمقدار 6% سنة 1974 كما قامت بتجسيد الأسعار سنة 1975، وفي سنة 1979 قامت حكومة الرئيس شان بتطبيق سياسة استقرار صارمة ولم تتبع قط سياسة حماية السوق الوطنية من التغيرات السريعة في سوق البترول العالمية وبالنظر لتكيف كوريا السريع مع هذه الصدمات استطاعت تحقيق ميزة تنافسية لصادراتها.

وعلى ضوء ما جاء أعلاه، يحق لنا التساؤل عن الأسباب التي دفعت الدولة إلى الانسحاب من الحياة الاقتصادية ؟

إجمالاً يمكن القول أن قرار الانسحاب قد نبع من الإدارة ومستشاريها، حيث وصلوا إلى قناعة بأن الاستراتيجيات التدخلية السابقة لم تعد ذات جدوى بالنظر لمستوى التطور الذي بلغه الاقتصاد الكوري. لذا تبنت حكومة شان برنامجاً للتحرير رغم معارضة وضغوطات نشاي بول، التي رغبت في الإبقاء على النظام السابق. [24]

وضمن هذا السياق نذكر تضاؤل أهمية الصناعة الثقيلة في تحقيق الأمن القومي مما سهل اختيار سياسة التحرير الاقتصادي، من ذلك أن عقد الثمانينات قد بين أن الصناعات عالية التقنية وبالأخص المعلوماتية أصبحت أكثر أهمية من الصناعات الثقيلة لصيانة الأمن القومي، وعلى اعتبار أن نمو وتطوير هذا النوع من الصناعات يتطلب دوراً تدخلياً أقل من جانب الدولة لذا كانت عملية التحرير.

هـ. انفتاح الاقتصاد الكوري على الخارج :

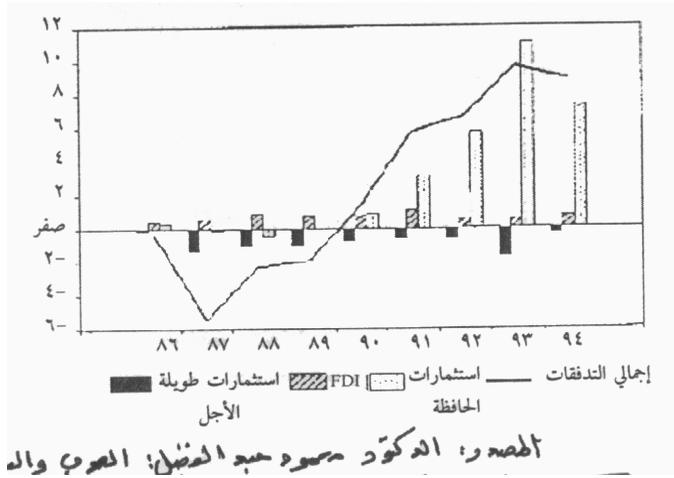
أصبح الاتجاه السائد في أغلب دول العالم منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي، التقليل من التدخل الحكومي، وضمن هذا السياق سارعت كوريا إلى اتخاذ تدابير التحرير الاقتصادي منذ مجيء كيم يونغ سام إلى السلطة عام 1993، فألغت مركزاً التنمية الكوري سنة 1994، الذي ما فتئ قبل هذا التاريخ ينمو ويكبر، إذ كان يضم في بداية إنشائه اثنا عشر دائرة ثم توسع وأصبح يضم 62 دائرة عند إلغائه، كما قامت الدولة بتحرير سوق الزراعة الداخلي وسوق الخدمات والمال وكجزء من عمليات

تحرير القطاع المالي أعطت الحكومة الإشارة الخضراء لتأسيس مصارف خاصة لحوالي تسعة بنوك استثمار وسنة 1994 ولخمس عشرة بنكا آخر في عام 1996 وبالإضافة إلى بنوك استثمار كانت قائمة قبل بدء عملية التحرير المالي سنة 1993 [25]، وقد قامت كوريا باتخاذ هذه الإجراءات لتحرير النظام المالي كأحد أهم متطلبات دخول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث أصبحت العضو رقم 29 في أكتوبر 1996، ولم يكن ذلك هو السبب الوحيد لقيام الحكومة بعملية التحرر المالي بل استهدفت كوريا جذب المزيد من رأس المال الأجنبي ففي مشارف التسعينات كان قطاع الصناعة التحويلية مفتوحا بالكامل تقريبا أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة كما تم تقديم الكثير من الحوافز لهذه الاستثمارات ابتداء من عام 1992 من بينها الإعفاء الضريبي، وبموازاة تحرير سوق رأس المال تم تحرير سوق الصرف ولمواجهة الأزمة التي ألمت بالاقتصاد الكوري سنة 1998 لجأت الدولة إلى المزيد من إجراءات التحرير والمزيد من الانفتاح على رأس المال الأجنبي حيث خففت من التشريعات التي تضبط الاستثمار الأجنبي وأصبح بإمكان الأجانب شراء العقارات سواء أكان ذلك بغرض تجاري أو خاص، كما سمح للشركات الأجنبية بالتركيز والاستيلاء على الشركات المحلية.

لقد أدت هذه التدابير إلى زيادة الاستثمار الأجنبي في كوريا زيادة كبيرة حيث تزايد بمقدار الضعف سنة 1997 مقارنة بنسبة 1996 وزاد في سنة 1998 بمقدار 16% وكان الجانب الأكبر من تدفقات رؤوس الأموال الوافدة إلى كوريا هو استثمارات في الحافظة المالية كما هو موضح بالشكل أدناه.

ورغم أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان المصدر الرئيسي للتدفقات الوافدة في النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي، فإنه خلال النصف الأول من التسعينات أصبحت كوريا أقل جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، نتيجة الزيادات الكبيرة في نفقات الإنتاج بينما سجلت القروض الأجنبية طويلة الأجل رصيذا سالباً (إقراض صافي للخارج).

الشكل رقم 1



المصدر: الدكتور محمود عبد الفضيل: العرب والتجربة الآسيوية - الدروس المستفادة. مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الأولى. بيروت. نوفمبر 2000. ص

رابعاً - مسيرة التنمية في كوريا : نظرة تفويمية

بدأت مسيرة التنمية في كوريا بتدشين أول خطة للتنمية عام 1962 والعامل الأساس الذي أعطى الدفعة الأولى لهذا البلد هي ظروف الحرب الباردة، العالم الغربي أراد أن يحول كوريا إلى دولة صناعية حديثة في مقابل كوريا الشمالية ومن ناحية أخرى لعبت الدولة دوراً مهماً في قيادة الاقتصاد الكوري، فلقد كان تطور الهيكل الصناعي محكوماً بالسياسات الحكومية ذات الطابع الانتقائي. كما هو مبين في الجدول رقم 11 -

جدول رقم 11
تطور السياسات الصناعية في كوريا الجنوبية خلال الفترة 1998-62

المراحل المختلفة لتدخل الدولة	السياسة الصناعية	أبرز النتائج
	- تأميم البنوك التجارية	- الدخل الفردي: 87 دولار أمريكي (1960)
- ترقية الصادرات من المنتجات الصناعية (1971-1962)	- السماح للبنوك الأجنبية بالتوطن في كوريا الجنوبية - إنشاء ثلاث بنوك متخصصة	- تضاعف حجم الصادرات بعشر مرات، حيث قفزت من 0.1 مليار سنة 1962 إلى 1 مليار دولار سنة 1971
	- المرور إلى ترقية الصادرات - منح القروض والإعانات لقطاعات التصدير - تطوير البنية الأساسية	- بلغ نصيب المنتجات الصناعية من الناتج الوطني الإجمالي سنة 1971 نسبة: 17%
- الدعاية لصالح الصناعات الثقيلة والكيمياوية (1979-72)	- إنشاء خمس بنوك متخصصة - إنشاء الهيئات المالية - ترقية الصناعات الثقيلة والكيمياوية - منح القروض المنشآت الخاصة - دعم الصناعات الهدفية	- فاق حجم الصادرات 10 مليار دولار لسنة 1977 - ارتفع الدخل الفردي إلى 1000 دولار سنة 1977 - بلغ نصيب المنتجات الصناعية من الناتج الوطني 27.6% سنة 1976
- التخلي تدريجيا عن دعم السياسة الصناعية	- خصصة البنوك التجارية - التكيف الصناعي - المرور إلى التسيير الماكرو اقتصادي - تخلي الدولة مجددا عن دعم الصناعات الثقيلة والكيمياوية والعودة إلى المبادرة الفردية - الانفتاح على رأس المال الأجنبي	- تسجيل أول فائض تجاري منذ استقلال كوريا وهذا سنة 1987 - بلغ مستوى تحرير الواردات من المنتجات الصناعية 95.4% (1987)
- تحرير وانفتاح الاقتصاد 1998-1988	- انفتاح أسواق المال الداخلية - تحرير أسعار الصرف - شفافية السياسة الاقتصادية - السياسة الصناعية المدعمة للتقدم التقني	- فاقت الصادرات قيمة 100 مليار دولار - دخل الفرد أصبح 10.000 دولار (1995) - قبول كوريا في منظمة التعاون

وليس مجرد صدى لمؤشرات السوق، بل أن الأمر كان على العكس من ذلك، حيث سعت الدولة إلى السيطرة على السوق وتوجيهه بما يساعد على إنجاز الأهداف التي

كانت تسعى إلى تحقيقها وقد تدخلت الدولة بطرق تتجاوز كثيرا الوصايا النيوكلاسيكية، فقد عمدت حكومات كوريا إلى خرق هذه الوصايا من خلال كبت أسعار الفائدة وفصل الأسعار المحلية عن العالمية ومن ثم خلق تشوهات سعرية بغرض دفع الاستثمار والإنتاج والصادرات في المسارات المرغوبة ومن خلال التدخلات الانتقائية التي تركز على صناعة بعينها أو قطاع بذاته، ومن خلال تقييد المنافسة كلما وجدت مصلحة في ذلك التقييد لتنمية الإنتاج أو الصادرات.

ومن جهة أخرى، وفي سعي كوريا الجنوبية لدعم القطاع الخاص وتعظيم مساهمته في النمو الاقتصادي تصرفت الدولة ليس باعتبارها التابع للقطاع الخاص بل باعتبارها السيد والخدم لهذا القطاع وقد تم ذلك من خلال التحكم في قوى السوق بطرق مختلفة كي تضمن الدولة أن سعي المنشآت الخاصة لتحقيق مصلحتها لن يتناقض مع المصلحة العامة، وبذلك حلت اليد الظاهرة للدولة محل اليد الخفية المزعومة لقوى السوق لقد بلغ تدخل الدولة في كوريا الجنوبية حدا من القوة جعل بعض الباحثين يصفونه بأنه العامل الأكثر أهمية عن غيره في صنع النجاح التنموي لهذه الدولة، ويصفون التنمية التي تحققت في هذه الدولة بأنها كانت تنمية بقيادة الدولة لا بقيادة السوق. [26] كذلك أثبتت التجربة الكورية كفاءة عالية في تحديد نوع من العلاقة الصحية لدرجة انفتاح الاقتصاد المحلي على الاقتصاد العالمي.

ومن الجدير بالملاحظة أن اختيار إستراتيجية التصنيع في كوريا لم يكن مجرد اختيار إيديولوجي ولكن اختيار أمله ظروف البلد فهذه الدولة فقيرة الموارد، مهددة في أمنها، ودخل سكانها في البداية لم يكن يسمح بقيام سوق محلي لمساندة صناعات ذات بال جملة القول إذن هي أنه لا سند من المنطق أو التاريخ للقول بأن النموذج الكوري يمكن أن يطبق في أي دولة أخرى، لأن لكل دولة خصائصها الثقافية والمؤسسة وتطورها التاريخي وخطها المتميز من الوفرة في هذا العنصر الإنتاجي أو ذلك، فضلا عن أن المحيط الإقليمي والدولي الذي تسعى فيه لتحقيق أهدافها مختلف حسب توقيت دخولها في مضمار التصنيع أو التنمية، غير أن تجربة هذا البلد، وإن لم تكتمل بعد [27]، تدفعنا للقول بأن على قيادات البلدان المعنية بالتنمية أن يجتهدوا في تصور الاستراتيجيات، وقد تتطلب هذه الإستراتيجيات تدخل كثيف للدولة لدعم القطاع الخاص وأحيانا أخرى قد تتطلب أحجام الدولة عن التدخل في شؤون القطاع الخاص، وبهذا المعنى فإنه يجب النظر للحياة الاقتصادية لا كنموذج مستقر وإنما كعملية مستمرة تمر بمراحل متعاقبة من التطور، لذا وجب على السياسات التي يدعو إليها علم الاقتصاد أن تكون في تطور دائم، وعلى هذا الأساس يجب ألا يسعى الاقتصاديون إلى العثور على الحقائق الخالدة وتحويل علم الاقتصاد إلى علم إستاتيكي.

الحواشي

- 1 - الدكتور محمود عبد الفضيل** : العرب والتجربة الآسيوية - الدروس المستفادة. مركز دراسات الوحدة العربية - الطبعة الأولى، بيروت، نوفمبر 2000، ص 219.
- 2- J. Généreux** : Enjeux du monde, panorama économique mondial. Edition n°1. Hachette. P 336.
- 3 - الدكتور محمود عبد الفضيل** : العرب والتجربة الآسيوية. مصدر سبق ذكره، ص 68.
- 4 -** طبقا للبيانات التي أوردها Easterly wiliam بلغ الادخار في كوريا نسبة 3% من الناتج المحلي في بداية الستينات. انظر مجلة التمويل والتنمية. صندوق النقد الدولي. مارس 1994، ص 51.
- 5 -** اعتمدنا في تجميع بيانات هذه الفترة والعرض بصورة أساسية على **الدكتور محمد عبد الشفيق عيسى** : العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي. الاستقطاب الدولي الغربي وتطور التكنولوجيا الصناعية للعالم الثالث 1970 - 1980. دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1984، ص ص 129-152.
- 6 - الدكتور محمد عبد الشفيق عيسى** : العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي، مصدر سبق ذكره، ص 143.
- 7 - الدكتور محمد عبد الشفيق عيسى** : مشكلة الصادرات الصناعية للدول المتخلفة في مجلة العلوم الاجتماعية، تصدرها جامعة الكويت، العدد الثالث، السنة العشرة، سبتمبر 1982، ص 107، 108.
- 8 -** للوقوف على تفاصيل أكبر حول نموذج الإوز الطائر ودوره في دفع عملية التنمية في بلدان جنوب شرقي آسيا يرجى الرجوع إلى :
- Akamatsu, K.** « A theory of unbalanced growth in the world economy ». Weltwirtschaftliches archive (Hamburg). 1961.
- 9 - الدكتور محمد عبد الشفيق عيسى** : مصدر سبق ذكره، ص 146.
- 10- Iipyeong J. Kim, Uk Heon King** : La Corée du sud : quarante ans d'interventionnisme de l'état dans problèmes économiques n° 2.696. 17 janvier 2001.
- 11- Song J.** : Mémoire reconstruction and growth, Séoul, Samsung publishing, 1994, p 101.
- 12- Leeb** : Growth factors of the Korean economy and the role of industrial policy. Séoul, Korean economic research institute, 1998. p 100.
- 13- Perkins D.** : The Korean economy 1945-1995 performance and vision for the 21st century, Seoul, Korea development institute. 1997. p 20.
- 14- Iipyeong J. Kim, Uk Heon King** : La Corée du sud : quarante ans d'interventionnisme de l'état. Op-cit.
- 15- Iipyeong J. Kim, Uk Heon King** : La Corée du sud : quarante ans d'interventionnisme de l'état. Op-cit.
- 16- Perkins D.** : The Korean economy 1945-1995 performance and vision for the 21st century. Op-cit. p 79.
- 17 - الدكتور عمرو محي الدين** : أزمة النمر الآسيوية، الجذور والآليات والدروس المستفادة. دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ص 147.

18 - الدكتور عمرو محي الدين : أزمة النمو الآسيوية، الجذور والآليات والدروس المستفادة. مصدر

سبق ذكره، ص 150.

19- Iipvong J. Kim, uk heon king : La Corée du sud : quarante ans d'interventionisme de l'état. Op-cit.

20- Yoo J. : "The industrial policy of the 1970s and the evolution of the manufacturing sector in Korea" kdi working paper, n° 9017 (1990).

21 - انظر في هذا المجال :

Amsden, A. H. "A theory of unbalanced growth in the world economy". Weltwirtschaftliches archive (Hamburg), 1961.

Ed. "The east asian miracle : economic growth and public policy".

World development, Vol. 22, n° 4, 1994.

22 - للوقوف على الكيفية التي تم بها تطوير الصناعة الإلكترونية في كوريا يرجى الرجوع إلى :

Alain Gaule : Stratégies d'entrée dans l'électronique : Les cas de Singapour et de la Corée du sud. C.R.E.D, n° 15, 3^{ème} trimestre, 1988.

23 - لمزيد من التفاصيل حول أسباب انخفاض كفاءة الاستثمار في كوريا الجنوبية يرجى العودة إلى الدكتور عمرو محي الدين : أزمة النمو الآسيوية. مصدر سبق ذكره، ص ص 166-167.

24- Iipvong J. Kim, uk heon king : La Corée du sud : quarante ans d'interventionisme de l'état. Op-cit.

25 - الدكتور عمرو محي الدين : أزمة النمو الآسيوية. مصدر سبق ذكره، ص 147.

26 - حول هذه النقطة يمكن الرجوع إلى كتاب :

Robert Wabe : Governing the market, economic theory and the role of the government in east asian industrialization. Priceton University press, 1990.

27 - شئ بول كورغمان هجوما مبكرا على ما أسماه "أسطورة المعجزة الآسيوية" واعتبر أن التنمية في هذه البلدان محصلة لتعبئة الموارد والاستخدام الواسع لعناصر الإنتاج وأن هذه العملية لها حدودها التاريخية إذ أنها سوف تتعرض إن أجلاً أو عاجلاً لقانون تناقص الغلة. كما أشارت دراسة ألوين يونغ إلى أن نصيب الإنتاجية لم يكن عالياً بالقدر الكافي وللمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة يرجى الرجوع إلى :

Paul Krugman, « The myth of asia's miracle », Foreign, Vol. 73, n° 6 (novembre-decembre 1994).

Alwyn young, "The tyrannu of numbers : confronting the statistical realities of the east asian growth experience", quarterly journal of economics, Vol. 118, n° 3 (august 1995).